قضية استقلال تونس
في تقارير الدبلوماسيين العراقيين في باريس

د.محمد رشيد عبود
قسم التاريخ – كلية التربية للبنات - جامعة الانبار

اتخذ الفرنسيون من انتقال بعض القبائل العربية التونسية عبر الحدود الجزائرية ذريعة للغزو بحجة مساعدتها للثوار الجزائريين فضلا عن توريط السلطات التونسية آنذاك بالديون الباهظة وتحميلها الفوائد الكبيرة لتستطيع من خلالها السيطرة على مقدرات البلاد الاقتصادية[١].

كما ان مقررات مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ م ، قد أعطت الضوء الأخضر لفرنسا بالاستيلاء على تونس ، وهكذا تحقق احتلال فرنسا لتونس واستيلائها بشكل مباشر عليها وفق مقررات مؤتمر برلين وبعد مضي ثلاث سنوات فقط على انعقاد هذا المؤتمر ،مستغلة استفزازات جرت على الحدود التونسية الجزائرية عام ١٨٨١ فزحفت قوتها تحت ذريعة فرض النظام والقانون وحاصرت قصر الباي سعيد حاكم تونس آنذاك في منطقة باردو قرب العاصمة التونسية وأجبرت الباي على توقيع معاهدات حماية استعمارية مذلة على تونس[٢].

بعد توقيع معاهدات باردو في ١٢ مايس ١٨٨١ م تم إعلان نظام الحماية[٣] على تونس، ومعها بدأت المقاومة الوطنية التونسية برفض كل أساليب الاستعمار الفرنسي وقد تفجرت المقاومة الشعبية في وجه الاحتلال وظهر زعماء شعبيين في قيادتها وتعدد أوجهها على مدى أكثر من سبعين عام تبلورت في حركة وطنية قادت في النهاية الى مفاوضا ت طويلة وشاقة في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين قادها في نهاية الأمر الحزب الدستوري والذي كان ابرز قادته (الحبيب بورقيبة وصالح بن يونس) .

إن القضية التونسية في مراحلها المختلفة من مراحل الاستقلال كانت إحدى القضايا التي تصدت لها الدبلوماسية العراقية في سفارة العراق في باريس بالمتابعة الدقيقة بالبحث والتعقيب من خلال متابعة تحركات الجانب الفرنسي من المفاوضات التي كانت تجري في باريس ولم يتركوا أي صغيرة أو كبيرة من تطورات القضية بما فيها أقوال الصحف والرأيين العام الفرنسي والتونسي من تطورات القضية عبر تقارير تفصيلية كانت تبعث بها السفارة العراقية في باريس إلى وزارة خارجية العراق .

بتأريخ ١٩٥٤/٧/٣٠ م وافق مجلس الوزراء الفرنسي بعد جلسة دامت خمسة ساعات كاملة على برنامج مندس فراس القاضي بمنح تونس الاستقلال الداخلي والمحافظة على المصالح الفرنسية فيها، وعلى اثر ذالك سحب المقيم العام لفرنسا بتونس المسيو غوا زار وكلف الجنرال دي لاتورا القائد العام للقوات المسلحة بالقصرالتونسي بوظيفة المقيم العام هناك وقد سافر رئيس الوزراء الفرنسي مندس فرانس إلى تونس في اليوم التالي ٧/٣١ إلى تونس ليزف إلى جلالة الملك[٤] قرار الحكومة الفرنسية بمنحها الاستقلال الداخلي قبل إن يعلن على الملأ في فرنسا أو تونس ، وقد ألقى خطاب بالمناسبة أسهب فيه بفضل فرنسا على تونس بإعلان الاستقلال الداخلي مشترطا حسن التصرف في مزاولة ذالك الاستقلال على حد قوله وعدم التفريط فيه وهدد بالالتجاء الى الوسائل الاستثنائية القاسية إذ استمرت أعمال العنف القائمة في تونس المقصود بها المقاومة الباسلة للشعب التونسي ، مضيفا بان المصلحة المشترك تستدعي بقاء فرنسا حاضرة في القطر التونسي وان الخدمات التي تقدمها فرنسا الى تونس في الميادين الثقافية والاقتصادية والمالية والمقام الذي يحتله فيها عدد كبيرمن الفرنسيين والعمل الذين انجزوه في هذه البلاد كل ذلك من الحقائق التي لا يمكن لوطني تونسي ان يجحدها كما ان مساهمة فرنسا في ازدهار الحياة في البلاد التونسية تقوم إلى حد بعيد بوجود عدد كبير من الجالية الفرنسية التي ساعدت بدورها على تطوير تونس ، وان المصادقة بين الجانبين على الاتفاقيات الخاصة يكون الاستقلال الداخلي امرا واقعيا قد حصل[٥].

أما الحبيب بو رقيبة قد صرح بتأريخ ١٩٥٤/٨/١ م إن هذه المقترحات تعتبر مرحلة ذات أهمية وحاسمة في الطريق الموصل إلى السيادة التونسية كاملة غير منقوصة ويبقى الاستقلال التام المثل الأعلى للشعب التونسي ، إلا أن السير نحو هذا الاستقلال لن يتخذ في المستقبل كفاحا مسلحا بين الشعب التونسي وفرنسا بل انه سيتم بواسطة اتفاقيات و تعديلات بين الحكومتين الفرنسية والتونسية في جو من الثقة المتبادلة وسيتجلى هذا السير في تعاضد متين بين الشعبين [٦]، في حين أشار الباي عبر نداء وجهه إلى الشعب التونسي نقتطف من بعض الإشارات المهمة مستهلا بالحمد والشكر لله على ما اسمها بالسحب التي تراكمت على ربوع تونس والحصول على الاستقلال الداخلي للبلاد لا موارية فيها وعلينا الظهور في وجه العالم كأمة متحدة في طريقها إلى الرقي والعمل في وفاق و وئام بين كافة عناصر المملكة بالعمل المثمر والازدهار ولا حاجة

ISSN 1995-8463

لنا بالتأكيد على إنكار أعمال العنف بمختلف وسائلها لما فيها من الضرر الجسيم على مصالح البلاد وهذا النداء سيجد آذان صاغية وتفكر عميقا عند الجميع ، ويؤكد الصداقة بين الشعبين الفرنسي والتونسي والتي مكنتنا من الوصول إلى الرقي والسلام(٧).

لاقت هذه المناورات الفرنسية البارعة رضا قسم كبير من التونسيين واستبشروا بالخير فتلاشت أعمال العنف ، وصارت الأمور ظاهريا تعود إلى مجاريها حيث نشط الباي وباشر بالاتصالات برجالاته لتشكيل الوزارات الجديدة ، حيث أدلى الحبيب بو رقيبة من مكان إقامته الإجباري في فرنسا عن مؤازرته وحزبه لمن يختاره الباي لتشكيل الوزارة ، وفي ٨ آب ١٩٥٤ م تمكن طاهر بن عمار من تأليف الوزارة التونسية الجديدة(٨) .

إلا أن الأمور لم تجري بهذه السهولة بل مرت بأشواط ومراحل طويلة ومعقدة من الأخذ والرد كما أشارت أليها تقارير الدبلوماسيين العراقيين في باريس ،إذ كان احد هذه التقارير يشير بالنص إلى أن :

(المفاوضات واجهت صعوبات كثيرة منها ما يتعلق بالدفاع والتمثيل الخارجي وقد علمنا انه اتفق إلا يتطرق إلى ذكر هاذين الموضوعين ويترك أمرهما إلى الاجتماعات المقبلة أما المفاوضات حول سلطات البوليس فلا تزال تلاقي صعوبات وتعتبر المفاوضات ألان من المشاكل التي تهدد وزارة المسيو مندس فرانس بالسقوط لذلك فأنه يحرص كل الحرص للوصول إلى اتفاق سريع قبل إن يدخل البرلمان الفرنسي في مناقشة حكومته حول سياستها في شمال إفريقيا ، وقد صرح في أذاعته التونسية بان المفاوضات صعبة ومعقدة لكن مع ذلك لا موجب للإقلاع عن الأمل في الوصول إلى الحلول الطبيعية)(٩) .

كما ان هذه المفاوضات كانت موضوع تعليق الصحافة والرأي العام والذي أظهرته أن هذه المفاوضات لن تنتهي إلى اتفاق قبل القضاء على حركة الفلقة (١٠) ،وهاجمت الصحافة حكومة طاهر بن عمار وأخذت عليها إنها لا تبذل أي جهد في القضاء على الأعمال المسلحة وتستغلها في سبيل تقوية موقفها في المفاوضات ، كما عقد حزب الدستور التونسي مؤتمره مؤكد في احد قراراته بأن قضية الفلقة إنما هي جزء من القضية السياسية ولا تنفصل عنها وأنها لا تحل ما لم تحل القضية التونسية كما أكدت مقررات المؤتمر بالسماح لأبو رقيبة و صالح بن يوسف بالعودة إلى تونس ، وقد وصل باريس بنفس الوقت رئيس الوزراء طاهر بن عمار بصحبة الجنرال دي لاتور المقيم العام الفرنسي في تونس لاستئناف المباحثات التونسية الفرنسية والتي توقفت لبعض الوقت والتي كانت تجري ببطء شديد بسبب أعمال الفلقة العسكرية التي كانت تقع بين الحين والأخر ، الا ان رئيس الوزراء طاهر بن عمار قد طمئن الجانب الفرنسي الى اتفاق بين الحكومتين التونسية والفرنسية لحل قضية الفلقة وبعد ذلك صدر بلاغ مشترك مفاده بأن الحكومتان التونسية والفرنسية قد وحدا جهودهما لحل هذه القضية حيث عرض الأمر على مندس فرانس رئيس وزراء فرنسا وأعلن موافقته عليه(١١) .

إن أول عمل قام به الرئيس الفرنسي مندس فرانس بعد عودته من أمريكا هو الاجتماع بالوزراء التونسيين لعدة ساعات سعيا لإنقاذ المحادثات ونجاحها بكل وسيلة ممكنة، حيث كانت من القضايا التي كانت عقب في عدم نجاح المحادثات التونسية الفرنسية لتسليم أمر الشرطة بيد الوزارة التونسية ، وقد تمنى المسيو مندس فرانس من الجانب التونسي لو توصل المسئولون أثناء غيابه إلى شبه هدنة مع الثوار قبل الإحداث عن طريق الاتصال برجال الفلقة والوصول معهم إلى اتفاق ليبقى هناك أمل للتعامل في المستقبل بين البلدين بدل من النتائج الوخيمة التي ستسفر عن عدم نجاح المحادثات، و رغم تعثر المحادثات إلا إن الجانبان قد توصلا بتأريخ ١٩٥٥/٤/٢١ م إلى توقيع البروتوكول الأولي ، ثم وقعا بالأحرف الأولى بتأريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٥٥ م الاتفاقية بينهما وفي تأريخ ٣ /٦ /١٩٥٥ م وقعا في باريس بصورة رسمية ونهائية الاتفاقية فأختتمه بذلك مفاوضات دامت تسعة أشهر بين الطرفين(١٢).

تعددت وجهات النظر حول هذه الاتفاقية ، ففي الوقت الذي أرادت منها فرنسا طريق لامتصاص النقمة الشعبية التونسية ووقف المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين في الوقت الذي مازالت مفاتيح السلطة الحقيقية بيدها من خلال احتفاظها بوزارتي الدفاع والخارجية . في حين اعتبرها الحبيب برقيبة وباي تونس خطوة متقدمة على طريق التام وذلك باعتماد مبدأ خذ وطالب ، ألا إن قوى وطنية أخرى انشقت عن الحزب الدستوري تزعمها صالح بن يوسف رفضت الاتفاقية شكلا ومضمونا ونادت إلى مقاومتها والوقوف في طريق تنفيذيها واستمرت بأعمالها المسلحة .

لقد كان للعراق دورا بارزا لعقد هذه الاتفاقية حيث كان الحافز (لاتخاذ الحكومة الفرنسية هذه الخطوة الجريئة لما هو معروف عنها من تمسكها الشديد وبخلها بغنائمها وفريستها أمور عديدة كان للعراق من بينها عامل يعد من ابرز العوامل وذلك أن فرنسا وقد شعرت بفقدان منزلتها وكرامتها في الشرق الأوسط بمناسبة عدم قبول العراق دعوتها للانضمام للميثاق العراقي التركي مالم تستجيب لنداء رئيس الوزراء في العراق والى وزير خارجيته القاضيين بوجوب احقاق عرب شمال أفريقيا وإنصافهم . لقد كان لذلك اثر بعيد جدا للتوصل إلى هذه المرحلة لان فرنسا يهمها جدا ان تستعيد كرامتها المهدورة في الشرق الأوسط وان تقوي مركزها على الاقل بنظر العراقيين والسوريين واللبنانيين وانه يعز عليها أن تبقى بعيدة في حساب الدول المشاركة في رسم سياسة الشرق الأوسط . فأرادت أن تتذرع بهذه الكيفية لقبول مشاركتها بالحلف المذكور ... ولاشك أن حكومتنا الموقرة سوف تعرف كيف تستفيد من هذه الورقة الرابحة) (١٣).

وكذلك كان لمؤتمر باندونغ ١٩٥٥ نصيب وافر من هذا التعجل فأن رئيس وزراء فرنسا ادكارفور الذي صرح على المؤتمرين في باندونغ بأننا لسنا بحاجة إلى من ينصحنا وقد أعلنا عن هذا بغير مرة بأن الحكومة الفرنسية تتبع المنهج الذي سطرته لنفسها والذي يقود دائما إلى النجاح، و كأنما أراد أن يضفي على اتفاقه مع تونس رداء من نسج تونس وحدها وليس للعوامل الخارجية دخلا فيه (١٤).

أما العوامل الداخلية فمنها ما يتصل بالداخل الفرنسي وأخر بالجانب التونسي وعلى الصعيدين الرسمي والشعبي ولا شك إنها متعددة فمثلا أن فور رئيس الوزراء الفرنسي كأن يريد أن ينجز شيئا في عهده على غرار الأعمال التي قام بها مندس فرانس وبذلك ينتهي من إحدى المشاكل ويتفرغ لغيرها ، ومنها الرغبة لتجنب الكفاح التونسي المسلح والذي كان يشغل عشرات الآلاف من القوى العسكرية الفرنسية المتواجدة على الأراضي التونسية وهذا ما أكده في خطابه بمناسبة تصديق الاتفاق بأن الحكومتين الفرنسية والتونسية مصممتان على درس مبدأ أعطاء الحقوق المدنية للقطرين وهو أمر لا تخفى أهميته وأنهى تصريحه بأنه يجب أن ننسى الماضي ونتطلع إلى المستقبل(١٥) .

أما الموقف الشعبي الفرنسي فيتبلور في موقفين موقف الجالية الفرنسية في تونس وموقف الشعب الفرنسي معبرا عنه عبر برلمانه ، فموقف الجالية الفرنسية في تونس عبرت عنه لجنة العمل الفرنسي التونسي للصداقة والتعاون ومن ابرز شخصياتها الدكتور محمد الماطري والمسيو شارل كاربي وآخرين جاء عبر بيان طويل خلاصته بأنهم يعملون للفائدة المشتركة لفرنسا وتونس وهدفهم تقوية الصداقة بين الطرفين لتكوين مجتمع واحد يقوم على المساواة والحرية ويكون تعاونهم حر صريح ويلتزم الطرفان بمقاومة جميع ما شأنه أن يؤدي إلى خلاف في الحاضر والمستقبل ودعوا التونسيين والفرنسيين بالمحافظة على بنود المعاهدة لتحقيق السلم والوئام في حين انبرى اخرين من الفرنسيين على الاراضي التونسية بالتهديد والوعيد ضد هذه الاتفاقية وعبروا عن ذلك في الصحف الفرنسية والتونسية في باريس وتونس ورددو عبارات (سندافع عن مصالح فرنسا رغم انف فرنسا) (وسنقاوم الاتفاقية بكل شجاعة) (لا نعترف بهذه الاتفاقية لأنها تجاهلت حقوقنا وتمت بالرغم من إرادتنا) كما نعتوها بتصفية عمل فرنسا بالقطر التونسي وسمو يوم توقيعا بيوم الحداد (١٦).

أما موقف البرلمان الفرنسي :- فقد انقسم البرلمان على نفسه ففي الوقت الذي ترى فيه مجموعة الاتفاقية بأنها فض النزاع التونسي مكسبا لفرنسا يمكنها التفرغ بعدها لمجابهة قضايا أخرى دون ترك القضية التونسية مفتوحة تتسرب منها تيارات وعواصف لا يؤمن جانبها.في حين عارضها آخرين وطالبوا باستجواب الحكومة و هم مجموعة من النواب الجمهوريين الأحرار وعلى رأسهم كليس واعتبره تخلي عن كامل الحقوق السياسية لفرنسا في البلاد التونسية وتخلي عن الجالية الفرنسية هناك كما عارضها الديغوليين عند طرحها للمناقشة تحت قبة البرلمان(١٧) .

أما الموقف الشعب التونسي فانقسم على نفسه إلى قسمين ، قسم عارض الاتفاقية ولا شك أن هذه المعارضة مدروسة ومرسومة سلفا ويتولاها الزعيم صالح بين يوسف رئيس وفود شمال أفريقيا إلى مؤتمر باندونغ وهو يأتي بعد الحبيب بورقيبة من حيث المنزلة الشعبية ومن حيث خدماته وجهاده للشعب التونسي وقد أعلن موقفه في مؤتمر باندوغ بكلمته التي قال فيها (إن الحزب الدستوري التونسي المتكلم باسم الأمة التونسية قبل الحكم الذاتي كخطوة قبل الاستقلال التام ولذل فان كل اتفاق يقر الوضع الراهن سيغلق باب الاستقلال وسيرفضه الشعب التونسي وكذلك كل اتفاق لا ينص على تسليم مسؤولية حفظ الأمن إلى الحكومة التونسية على كل أراضيها بما فيها بنزرت ومناطق الجنوب حتى الحدود الليبية وان كل مشاركة للسلطات الفرنسية بأي شكل من الإشكال في إدارة الأمن الداخلي تتنافى مع مبدأ الحكم الذاتي الذي أعلنت عنه فرنسا)(١٨) .

كما انتقد الاتفاق على سلطة القضاء والحقوق المفرطة المعطاة للرعاية الفرنسيين في تونس من اقتصاديه وإدارية ومالية وانتقد كل تشريع غير تونسي وإعادة كل اختصاصات المحاكم التونسية بالنظر بالقضايا التي تخص سكان تونس، وبذلك أعلن الزعيم صالح بن يوسف في خطابه وتعقيبه على الاتفاقية بقيام معارضة وطنية تونسية ضد الاتفاقية تتبنى العمل المسلح وتتخذ من الأراضي المجاورة منطلقا لها للمقاومة المسلحة لإسقاط المعاهدة وإعلان الاستقلال التام[١٩] .

أما القسم الأخر من الشعب التونسي فيبدو بأنه راضي بهذه النتيجة لأنه مؤمن بإخلاص زعماه الذين ناضلوا وشردو من اجله حيث اتجهت الالالف من أفراد الشعب إلى مطار العوينه في تونس لاستقبال الوفد المفاوض وحملوهم على الأكتاف واشترك في الاستقبال عدد كبير من رجال الحكومة وممثلي اللجنات الشعبية والجامعات ووفد الاتحاد العام لتونس والاتحاد العام للفلاحة التونسية والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وآخرين ، وقد غمرت البلاد موجة من الفرح[٢٠] .

رغم ذلك لم يمضي أشهر على الاتفاقية حتى نجحت المعارضة بكسب عدد كبير من المواطنين المطالبين بالاستقلال، حيث تطورت الأمور في تونس وحدث جملة من الأمور هي:-

١ – توزيع منشورات موقعة من قبل طاهر الأسود القائد العام لجيش التحرير التونسي يعلن دخول القوات التي يقودها إلى ميادين الكفاح المسلح .

٢ – تسرب عدد من المجاهدين التونسيين والمراكشيين إلى الجزائر وانضمامهم .

٣ – رغبة الحكومة الحاضرة بالعمل على استقرار الأمور لذلك فقد ذهب وفد إلى باريس برئاسة الحبيب بورقيبة مع الباهي الادغم سكرتير العام للحزب الدستوري وطلبا من الحكومة الفرنسية فتح المفاوضات من جديد والنظر في تقصير مدد انتقال السلطات وكذلك في تقييم الجيش والدبلوماسية التونسية [٢١] .

ولم يكن امام الحكومة الفرنسية إلا الموافقة على الطلبات واستدعاء ممثلها في تونس روجي سايدو إلى باريس وأعلن استعداد حكومة فرنسا لمناقشة الأمور مع ممثلي الحكومة التونسية ، تزامن ذلك مع تولي المسيو موليه منصب رئيس وزراء فرنسا الجديد معلنا موافقته على استقلال تونس في نطاق التكافل مع فرنسا ، حيث بدأت المحادثات التونسية الفرنسية بتعديل بعض نصوص الاتفاقيات التي تخص ميداني الدفاع والخارجية يوم ٢٧ / ٢ /١٩٥٦ في باريس [٢٢] .

فسرت جريدة ليموند الفرنسية المحادثات الجديدة بتعديل الاتفاقية انه يعني موافقة الحكومة الفرنسية على انتقال تونس من مرحلة الحكم الذاتي إلى مرحلة الاستقلال ، وفعلا لم تمضي سوى أسابيع حتى انتهت هذه المحادثات في ٢٠ مارس ١٩٥٦ إلى الموافقة على تولي تونس شؤونها الدفاعية والخارجية مع الاحتفاظ ببعض الامتيازات لفرنسا وبذلك أعلنت تونس دولة مستقلة ذات سيادة [٢٣].

يتضح لنا من خلال هذه الدراسة درجة الكفاءة العالية وروح البحث التي كان يتحلى بها الدبلوماسيين العراقيين في الخارج بشكل عام وباريس بشكل خاص وذلك من خلال الاهتمام بالقضايا العربية عن طريق المتابعة الدءوبة للإحداث التي مرت بها القضية التونسية في سنوات الاستقلال ، من خلال الحضور الفاعل قريبا من الفعاليات السياسية والمناقشات التي كانت تجري في تلك المحافل بل البحث وراء الكواليس والحصول على المعلومات التفصيلية المهمة عن تطورات المحادثات الطويلة على طريق الاستقلال ، وكانت ترسل هذه المعلومات عبر تقارير أسبوعية وتقارير صحفية إلى وزارة الخارجية العراقية في بغداد لم تغفل حتى أقوال الصحف في كل من باريس وتونس ومتابعة الرأي العام من القضية في كلا البلدين ، فكانت بحق معلومات وثائقية علمية أغنت البحث وتابعت تطورات القضية التونسية في سنوات الاستقلال وقدمت صورة واضحة لتطورات الإحداث حتى انجاز الاستقلال التام لتونس .

الهوامش

١: لمزيد من المعلومات انظر خليل إبراهيم احمد ، تأريخ الوطن العربي الحديث الموصل ١٩٨٢ ،ص٢٩١ إلى ٣٠٠ .
٢: سيار كوكب علي الجميل ،كوين العرب الحديث(١٥١٦ /١٩١٦) ط١ ، الموصل ، ١٩٩١ م،ص٤٢٢ .
٣: الحماية :- نوع من أنظمة الحكم الاستعمارية ابتدعته الامبريالية للمحافظة على مصالحها في الأقاليم التي احتلتها وسيطرت عليها بالقوة وهو نوع من أنواع الاستعمار الحديث عن طريق اضفا ء الشرعية في الحكم والسيطرة على موارد البلاد واستغلالها. نعمة السعيد، المغرب العربي، ط١، دار الحربة، بغداد، ١٩٧٠، ص ١٦١ .
٤ : الملك :- لقب بايات تونس المتأخرين بعد الحرب العالمية الاولة وهو اللقب الرسمي الذي كان الرسميون الفرنسيون والأجانب يخاطبون به الباي .
٥ : ملف د / ٢٤٨٤ / ٢٤٨٤ / ٦٠٠ تقرير االسفارة العراقية في باريس برقم ١ / ١٤ / ٢١١ في ٢ أب ١٩٥٤ م .
٦ : المصدر نفسه .
٧ : ملف د /٢٤٨٤ / ٢٤٨٤/ ٦٠٠ تقرير السفارة العراقية في باريس برقم ١ / ١٤ / ٢٢٤ في ١٠ /٨ /١٩٥٤ م .
٨ : المصدر نفسه .
٩ : ملف غ / ١٠٨٦/ ١٠٨٦ / ٣ تقرير السفارة العراقية في باريس برقم ٦/١/١ في ١٩٥٥/١/٣١ .
١٠ : الفلقة :-وهي عبارة عن مليشيات شعبية مسلحة ومنظمة بشكل دقيق لمقاومة الاستعمار الفرنسي .
١١ : ملف غ/ ١٠٨٦ / ١٠٨٦ / ٣ تقرير لسفارة العراقية في باريس برقم ١٦٤/١/١ في ١٩٥٥/٥/١.
١٢ : ملف غ / ١٠٨٦ / ١٠٨٦ / ٣ تقرير السفارة العراقية في باريس برقم ٢٠٦/١/١ في ٢٢ /٦ /١٩٥٥.
١٣ : ملف غ / ١٠٨٦ /١٠٨٦/ ٣ تقرير السفارة العراقية في باريس برقم ٢٢٨/١/١ في ١٩٥٥/٦/٢٥ .
١٤ : المصدر نفسه .
١٥ : ملف غ / ١٠٨٦ /١٠٨٦/ ٣ تقرير السفارة العراقية في باريس برقم ٢٤٤/١/١ في ٧/٩ / ١٩٥٥.
١٦ : ملف د/ ٢١٥ /٢١٥ /٦٠٠ التقرير الصحفي للسفارة العراقية في باريس برقم ٨٤/١٤/١ في ١ /٧ /١٩٥٥.
١٧: المصدر نفسه .
١٨ : المصدر نفسه.
١٩: ملف غ /١٠٨٦ / ١٠٨٦ / ٣ تقرير السفارة العراقية في باريس برقم ٤٢٥/١/١ في ١٤ / ١٢ / ١٩٥٥.
٢٠: المصدر نفسه .
٢١ : المصدر نفسه .
٢٢ : ملف ع / ٣٠٣٨ /٣٠٣٨ /١ تقرير السفارة العراقية في باريس برقم ٤٩/١/١ في ١٤ /٣/ ١٩٥٦ م .
٢٣ : ملف ع / ٣٠٣٨ /٣٠٣٨ /١ تقرير السفارة العراقية في باريس برقم ٦٥/١/١ في ٣١ /٣/ ١٩٥٦ م .

ISSN 1995-8463